مجموعة النقل والخدمات اللوجستية تشكل 10.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام

«بيتك للأبحاث»: 30 مليار دولار حجم المشاريع بالإمارات و5 في المئة نمو قطاع الإنشاءات

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان تكون البنية التحتية دعامة أساسية للنمو في سوق مشاريع الإمارات، حيث هناك استثمارات ضخمة مخطط لها في المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية نظرا لأن الإمارات تتطلع إلى زيادة القدرة على التعامل مع وتيرة الزيادة السكانية والحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث استحوذت الإمارات على العدد الأكبر من المشاريع من حيث الحجم 368 مشروعا في عام 2011، وتلعب مجموعة النقل والخدمات اللوجستية دورا هاما في اقتصادها إذ تشكل ما يقرب من 10.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وكشف التقرير انه من المتوقع أن تتجاوز العقود التي يتم ترسيتها في الإمارات هذا العام مبلغ 30 مليار دولار، كما انه من المقرر أن تشهد دولة الإمارات البدء في مشروع إسكاني ضخم، لإحلال وتجديد 12.500 منزل تم بناؤها ما قبل عام 1990 وذلك بتكلفة 2.7 مليار دولار، والتوقعات أن ينمو قطاع الإنشاءات في دبي بنسبة 4.8 في المئة في عام 2013 ... وفيما يلي التفاصيل

كانت الإمارات العربية المتحدة واحدة من ثلاث دول فقط داخل المنطقة تمكنت بنجاح من رفع ترتيبها في تصنيف البنك الدولي لتقرير سهولة ممارسة انشطة الأعمال 2013. وهو الاتجاه الذي تم دعمه من قبل بيانات جديدة تؤكد أن دولة الإمارات كانت واحدة من أكبر المستفيدين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2011. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية كانت قد حصلت على نصيب الأسد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث القيمة، إلا أن الإمارات استحوذت على العدد الأكبر من المشاريع من حيث الحجم (368 مشروعا). وبالتالي، يبدو أن الإمارات تمكنت من احتلال مكانة إيجابية في أذهان المستثمرين بدعم من استقرار البيئة السياسية، فضلا عن تحسين وسائل النقل والبنية التحتية اللوجستية.

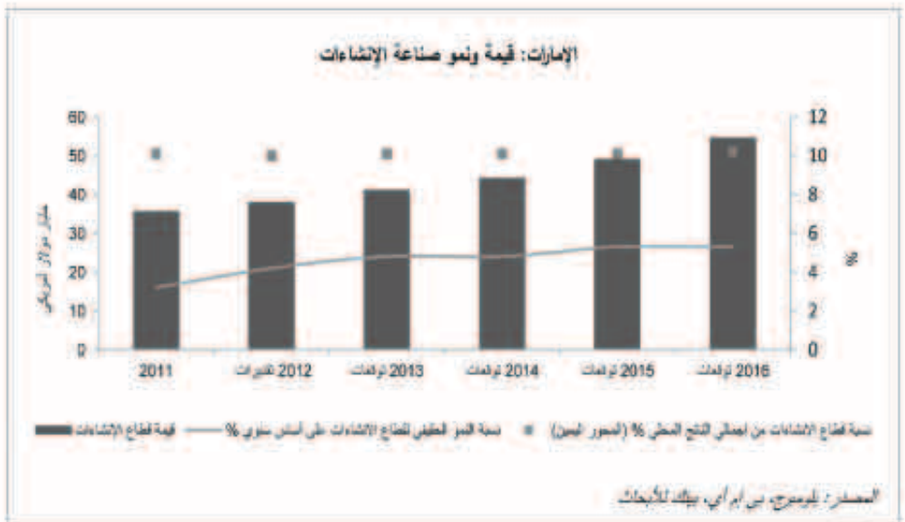

المصدر: بلومبرج، بي ام اي، بيتك للأبحاث

مؤشرات النمو

المصدر: المركز الوطني للإحصاء بالإمارات، بلومبرج، بيتك للأبحاث

وتيرة نمو الناتج المحلي

التحتية اللوجستية.

علاوة على ذلك، واصلت سوق المشاريع في الإمارات قوة الزخم على مدار العام، مسجلة نموا بنسبة 26.8 في المئة على أساس سنوي. وهناك مشاريع كبرى مخطط لها وأخرى لم يتم منحها بعد بقيمة إجمالية تبلغ 179 مليار دولار في الإمارات، وهو ما يزيد عن أي دولة خليجية أخرى باستثناء السعودية. ومن المتوقع أن تتجاوز العقود التي يتم ترسيتها في الإمارات هذا العام مبلغ 30 مليار دولار كما يحتمل أن ترتفع إلى 35 مليار دولار في حالة عودة الثقة بالكامل إلى السوق. ويتوقع أن يتراوح الإنفاق خلال السنوات التالية في مدى يتراوح بين 25 إلى 35 مليار دولار سنويا. كما يتوقع أن تكون البنية التحتية دعامة أساسية للنمو في سوق مشاريع الإمارات، حيث هناك استثمارات ضخمة مخطط لها في المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية نظرا لأن الإمارات تتطلع إلى زيادة القدرة على التعامل مع وتيرة الزيادة السكانية والحفاظ على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك أرقام جديدة صادرة عن شركة جونز لانج لاسال، وهي شركة متخصصة في مجال الاستثمارات والاستشارات العقارية، تشير إلى أن دبي قد شهدت انتعاشا مطردا في سوق العقارات في جميع أنحاء الإمارة في عام 2012، حيث ارتفعت أسعار الفلل بنسبة تزيد عن 20 في المئة. كما أنه من المقرر أن تشهد دولة الإمارات البدء في مشروع إسكاني ضخم، لإحلال وتجديد 12.500 منزل تم بناؤها ما قبل عام 1990 وذلك بتكلفة 2.7 مليار دولار.

إننا نتوقع أن ينمو قطاع الإنشاءات في دبي بنسبة 4.8 في المئة في عام 2013 (مع متوسط نمو سنوي قدره 5.1 في المئة بين عامي 2013 و2016). وبعد سيل من برامج التنمية المدعومة من قبل الحكومة، فإننا نتوقع حاليا أن تعود المشاريع المتوقفة مثل متحف اللوفر (أول فرع للمتحف الباريسي العريق) مرة أخرى إلى طريق سير العمل، وقد تم منح أجزاء كبيرة من عقد المشروع المتوقف منذ فترة والبالغ قيمته 653 مليون دولار إلى شركة المقاولات الرائدة أرابتك. علاوة على ذلك، يجري حاليا إعداد العطاء الخاص بالهندسة والتوريد والبناء لمتحف زايد. وفيما يبدو أيضا، تسعى دبي إلى كسر لقب أكبر مول للتسوق في العالم والمسجل باسمها من خلال تطوير مجمع يحتوي على مركز للتسوق بإمكانه استقبال 80 مليون شخص سنويا ويحتوي على 100 فندق وخمسة مدن وحدائق ترفيهية.

شكلت الوتيرة المتسارعة للنمو في الإمارات ضغوطا على البنية التحتية لقطاع النقل في البلاد، مما جعل الحاجة تتزايد إلى قطاع نقل أكثر تقدما بإمكانه مواكبة عجلة النمو. وتعاني إمارة أبوظبي على وجه الخصوص من مشاكل الازدحام المروري المزمن، حيث يتجاوز سكان المدينة حاليا التوقعات الأصلية للسكان، ومن الجدير بالملاحظة أن أبوظبي لم تقم بتطوير بنيتها التحتية بنفس السرعة التي تقوم بها دبي والتي كانت أول من أدخل شبكة السكك الحديدية كوسيلة للنقل العام، وأصبحت الآن نموذجا للإمارات المجاورة، والتي تتطلع إلى أن تستفيد من مزايا أنظمة النقل الجماعي السريعة، مثل المترو والترام.

وفي يناير 2013، تم اعتماد خطة توسعة شبكة السكك الحديدية في دبي من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. ومن المقرر أن تنفذ الخطة على ثلاث مراحل، على أن يكتمل العمل بحلول عام 2030. وسوف تغطي خطة التوسعة نحو 421 كم مع 197 محطة توقف، وتتضمن وصلات بشبكة شركة الاتحاد للقطارات. ويتوقع أن يبدأ تشغيل الخطوط الثلاثة الجديدة للمترو الأرجواني والأزرق والذهبي بالإضافة إلى مسار ترام الجميرة بحلول عام 2030.

■ مزايا طبيعية غير محدودة تتمتع بها الإمارات

■ الاتجاهات المالية مستمرة في تغذية الطلب على قطاع النقل

وتلعب مجموعة النقل والخدمات اللوجستية دورا هاما في اقتصاد الإمارات، حيث تشكل ما يقرب من 10.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وبالنظر إلى حجم وكفاءة موانئ دبي، نجد أن ذلك مكنها في أن تصبح ثالث أكبر مركز لإعادة التصدير بعد هونج كونج وسنغافورة. وتقوم موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة بتصدير النفط والغاز بصورة أساسية، إلا أنها تقوم أيضا بتصدير المواد الخام والسلع تامة الصنع. وتتضمن الواردات السلع الوسيطة والاستهلاكية، فضلا عن حجم كبير من تجارة إعادة التصدير لاقتصادات أخرى خاصة من منطقة الخليج والهند وشرق أفريقيا.

وتتمتع مجموعة النقل والخدمات اللوجستية في الإمارات بعدد فريد من نقاط القوة، ومنها الموقع والبنية التحتية ذات المستوى العالمي والحكومة التقدمية غير البيروقراطية والتي لعبت دورا نشطا في تطوير هذه المجموعة، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تكمن أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة في كونها ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، وتسجل البلاد معدلات نمو اقتصادي رائعة في المنطقة ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة حجم صادراتها من النفط والغاز فضلا عن استمرار برامج التنويع الاقتصادي. وبالنسبة لعام 2012، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.4 في المئة، ومن المتوقع أن يسجل 4 في المئة في عام 2013 مدعومة بصورة أساسية من قبل القطاعات النفطية وغير النفطية، وفي حين أن هذه تعد بمثابة عناصر قوية للنجاح، إلا أنه لا يزال هناك عدد من التحديات يتعين التغلب عليها، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى مجموعة النقل والخدمات اللوجستية بصورة خاصة، منها على سبيل المثال

1. تحديات سوق العمل: حيث تعد مشاركة الإماراتيين من حيث القوة العاملة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية منخفضة للغاية.

2. محدودة القدرات المحلية: القدرة المحلية محدودة بسبب عدم وجود ثقافة ريادة الأعمال، والشركات المحلية متأخرة عن الدولية.

3. الحاجة لخلق المعرفة: تحتاج دبي إلى الانتقال من مجرد الاستثمار في البنية التحتية إلى تطوير الخبرات العميقة في مجال النقل والخدمات اللوجستية

4. الطبيعة المجزأة: تقدم خدمات النقل والخدمات اللوجستية من قبل عدد قليل من مزودي الخدمة العالميين، لكن هذه الصناعة تهيمن عليها إلى حد كبير الأعمال التجارية الصغيرة «التي يسيطر عليها عائلات».

5. الطبيعة الدورية: تميل مجموعة النقل والخدمات اللوجستية إلى أن تكون دورية بصورة كبيرة، لاعتمادها الكبير على التجارة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإننا نعتقد أن مجموعة النقل والخدمات اللوجستية على أهبة الاستعداد لتحقيق النجاح، ويرجع ذلك إلى المزايا الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها الإمارات والاتجاهات الحالية التي ستستمر في تغذية الطلب على قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الإمارات مستقبليا. وتوفر مجموعة النقل والخدمات اللوجستية للإمارات فرصة حيوية من أجل زيادة تنويع اقتصادها بعيدا عن القطاع النفطي، وازدهار القطاع الخاص الإماراتي وإنشاء القدرة التنافسية العالمية. وعلاوة على ذلك، ونظرا لموقعها الاستراتيجي بين الغرب والشرق الأقصى، فإنها تقوم بتطوير بنية تحتية فريدة للخدمات اللوجستية والنقل تتماشى مع المستويات العالمية، والتي سوف تؤثر في نهاية المطاف على الاقتصاد فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري. وتمتلك الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي ككل اثنين من السمات الرئيسة التي تمكنت من رسم دورها في الاقتصاد العالمي وهما النفط والموقع الجغرافي. وقد تزايدت أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للتجارة الدولية، حيث تحتل المنطقة الخليجية نقطة متوسطة بين أوروبا وافريقيا وآسيا. وتعمل السوق كهمزة وصل بالنسبة للتجارة العالمية سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا.

«كريدي سويس»: حجم المشاركة الآسيوية في الاقتصاد العالمي ارتفع بمعدل 16 في المئة

توقع تقرير صادر عن بنك «كريدي سويس» السويسري امس انعكاسا ايجابيا للنمو الواضح للسوق الآسيوية على الاقتصاد الاقليمي لاسيما في منطقة جنوب شرق القارة الصفراء.

ويقول مدير المحافظ الاستثمارية بالبنك دينيس اسريخ في التقرير ان قيادة المنطقة الآسيوية لقاطرة الاقتصاد العالمي ستكون مصحوبة بتغيرات اجتماعية ذات انعكاسات ايجابية على الانشطة الاقتصادية في مقابل تراجع النشاط الاقتصادي في الغرب بشكل عام.

ويشير التقرير الى ان وتيرة النمو في دول الاقتصادات الناشئة وان بدأت في الارتفاع منذ ثمانينيات القرن الماضي على قدم المساواة مع النمو في الدول الصناعية التقليدية الا ان تلك الوتيرة ارتفعت بمعدل ثلاثة اضعاف منذ مطلع هذا القرن.

كما يلاحظ التقرير ان حركة النمو الاقتصادي في المنطقة الآسيوية خلال السنوات الاخيرة ارتفعت بشكل كبير فقفزت بمعدلات الناتج القومي الخام لدول المنطقة بوتيرة ثابتة ستشكل نسبة 17 في المئة من اجمالي الناتج القومي الخام العالمي حتى عام 2015 وذلك طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

ويؤكد التقرير ان حجم المشاركة الآسيوية في الاقتصاد العالمي ارتفع منذ عام 1992 بمعدل 16 في المئة رغم تعثر النمور الآسيوية في نهاية التسعينيات قبل ان تعود الى النمو بوتيرة اسرع منذ عام 2000.

ويعني هذا وفق التقرير ان حصة الدول الصناعية الكبرى في الاداء الاقتصادي العالمي ستهبط الى 47 في المئة من اجمالي الاداء الاقتصادي العالمي عام 2015 بعدما كانت 63 في المئة في عام 2000.

ويشير الى ان الاقتصاد الآسيوي لم يتأثر كثيرا بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتعثر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والازمة المالية العالمية وان كانت تلك الازمات قد تركت بعض البصمات على معدلات النمو الآسيوي ولكنها لم تفقدها قدراتها التنافسية.

كريدي سويس

ويرى التقرير ان عوامل عدة تساهم في احتفاظ آسيا بتفوقها الاقتصادي مقارنة بالدول الصناعية التقليدية مثل الرصيد الهائل من السيولة المالية والمرونة السياسية في القرارات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والتجارية ما شكل لها ممرا آمنا وسط الصعوبات العالمية ذات الصلة.

ويعتقد التقرير ان تلك العوامل مجتمعة توفر استمرارية للنظام الاقتصادي والتجاري الآسيوي مع تعزيزها بالقدرات المالية القوية للشركات والانضباط الصارم في الميزانيات الحكومية وتراجع الديون السيادية الى ادنى مستوياتها باستثناء اليابان وسنغافورة.

ويؤكد التقرير ان تلك العوامل الايجابية ليست متوفرة في الدول الصناعية بالغرب التي تعاني أيما معاناة منذ الازمة المالية في عام 2008 اذ انهمكت تلك الدول في انقاذ اقتصاداتها الوطنية من الانهيار والبحث عن برامج اصلاح وتحسين مناخها الاقتصادي.

كما يشرح التقرير ان الدول الآسيوية بشكل عام ودول الاقتصاد الناشئ في امريكا اللاتينية وافريقيا لديها ميزة اخرى تتمثل في الأيادي العاملة الشابة التي تفتقر اليها اوروبا والغرب بشكل عام ما يسهل قيام انشطة اقتصادية دون البحث عن عمالة اجنبية.

في الوقت ذاته يعول التقرير على ان هذه الطاقة العاملة البشرية والنمو الاقتصادي المتواصل في الدول الآسيوية سيؤديان الى تحسين مستويات المعيشة وزيادة الشريحة الاجتماعية المصنفة بانها طبقة وسطى من 28 في المئة من اجمالي الطبقات الاجتماعية المتوسطة في العالم الآن الى 66 في المئة حتى عام 2020 في مقابل انحسار نسبة الشريحة المتوسطة في الغرب بشكل عام من 54 في المئة الى 21 في المئة خلال الفترة ذاتها.

وتعني هذه الزيادة وفق التقرير ان تعداد الشريحة الاجتماعية المتوسطة في الصين وحدها سيفوق عدد سكان الاتحاد الاوروبي بل سيصل تعدادها الى مليارى نسمة مع حلول عام 2030.

وذكر انه في الوقت ذاته سيتواصل تدفق السكان من الريف الى المدن بوتيرة اعلى مما هي عليه الآن ما يتطلب تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وانظمة معاشات التقاعد والتامين الصحي لحماية تلك الطبقة المتوسطة المتنامية بوتيرة عالية وسيكون لها متطلبات اجتماعية يجب مراعاتها.

النفط الكويتي يرتفع 7 سنتات

الكويت - «كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 7 سنتات في تداولات امس الاثنين ليستقر عند مستوى 106.69 دولارات مقارنة بـ 106.62 دولارات في تداولات يوم الجمعة الماضي.

وغابت عن اسواق النفط امس البيانات الاقتصادية الاوروبية والامريكية التي لها تاثير على تداولات الذهب الاسود في وقت ينتظر فيه المستثمرون بتلك الاسواق اعلان محضر البنك الفيدرالي الامريكي غدا والذي من المحتمل ان يظهر تثبيت اسعار الفائدة عند المستويات التاريخية المتدنية بين 0 و 0.25 في المئة وابقاء برنامج شراء الاصول التحفيز الكمي بقيمة 85 مليار دولار شهريا.

والى جانب ذلك تاثرت اسواق النفط بالاحداث السياسية الجارية في منطقة الشرق الاوسط لا سيما في مصر التي تسيطر على قناة السويس احد اهم الممرات المائية في العالم والمخاوف بشان الامدادات النفطية باعتبار ان نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط العالمي تمر عبر القناة يوميا. في موازاة ذلك قامت مؤسسة غولدمان ساكس الاستثمارية العالمية برفع توقعاتها لسعر مزيج برنت لفترتي ثلاثة وستة اشهر مقبلة مستندة بذلك الى تعطيلات الامدادات النفطية في ليبيا والمشاكل السياسية في العراق.

ومن جملة التاثيرات على سعر النفط مؤشر الدولار الامريكي الذي يقاس اداؤه امام عدد من العملات الرئيسية اهمها الجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني والذي اظهر في تداولات امس استقرارا نسبيا امام تلك العملات في وقت يرتبط فيه سعر برميل النفط بعلاقة عكسية مع المؤشر.

يذكر ان شركة النفط والغاز النمساوية او.ام.في وافقت على شراء حصص في حقول النفط والغاز التابعة لأكبر شركة للطاقة في النرويج سنتات.اويل مقابل 2.65 مليار دولار امريكي وهذا من شانه ان يدعم اسعار مزيج برنت.

دول «التعاون» تتجه لإصدار تأشيرة سياحية خليجية موحدة

أكد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي خليل بن عبدالله الخنجي، أن الاتحاد يعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وتعزيز مسيرة التنمية، وتعظيم مردوداتها بالنفع على المواطن بدول المجلس، من خلال السعي لتحقيق السوق الخليجية المشتركة، وإزالة العراقيل والمعوقات التي تحول دون إقامتها.

وأشار الخنجي أهمية تمثيل القطاع الخاص، وتفعيل دوره في صياغة السياسات والتوجهات الاقتصادية في ضوء المستجدات العالمية الحالية، وتذليل المعوقات التي تعترض حرية انسياب السلع، وانتقال عناصر الإنتاج بين دول المجلس، إلى جانب تفعيل دور اللجان القطاعية الخليجية الست، بالإضافة إلى إطلاق مشروعها لتخريج 10 آلاف مخترع، والذي تم تخريج أول دفعة منه في الثاني من فبراير 2013، إلى جانب إقامة مشروع المنافسة الخليجية، وتنظيم العديد من الفعاليات المختلفة داخل وخارج دول مجلس التعاون، فضلا عن اعتزام الاتحاد المشاركة بالمنتدى الاقتصادي الخليجي الموريتاني، وعقد الاجتماع «43» لمجلس إدارة الاتحاد في الرياض.

وأوضح الخنجي أن الاتحاد قام بالاتفاق على مفهوم الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتركيز على تأمين المواد الغذائية الرئيسة كالحبوب والقمح والأرز والبقوليات، والدخول في مجالات الاستثمار الزراعي في الخارج، من خلال اتفاقيات حكومية، وإقامة المخازن والصوامع للدول الخليجية، مع الأخذ بالاعتبار مشروع السكك الحديد الذي سوف يربط بينها مستقبلا.

ولفت الخنجي إلى أن الاتحاد رفع توصية لإقرار التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة من قبل قادة دول مجلس التعاون، مبينا أن تطوير التعاون بين إدارات الجمارك والجهات المختصة مطلب في غاية الأهمية للوصول إلى توحيد نقاط تخليص الجوازات والتفتيش الجمركي، لتسهيل وتسريع خدمات العبور، وعمليات المناولة والشحن والتفريغ لدعم حركة التجارة والتصدير بين دول المجلس، وبالنسبة لتوطين الوظائف ذكر الخنجي أن تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات والأجهزة المعنية بشأن التوطين بين دول المجلس يتم بصورة أكبر، إلى جانب الاهتمام بدور صاحبات الأعمال ودعمهن لتطوير أعمالهن التجارية؛ لتشكيل محور أساسي في المرحلة المقبلة، لذا قرر الاتحاد تبني إقامة ملتقيات سنوية لصاحبات الأعمال في دول المجلس، إضافة إلى إيجاد الحلول الناجعة للمعوقات، التي تواجهن، والعمل على رفع كفاءتهن الاقتصادية.

من جانبه كشف الأمين العام المساعد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للشؤون الاقتصادية، عبدالله الشبيلي، أن دول المجلس تعمل حاليا على بناء نظام آلي بينها لتبادل المعلومات إلكترونيا، بما يسهل تنفيذ التأشيرة السياحية الموحدة بين دول المجلس.

■ الخنجي: توصية بإقرار التأشيرة السياحية وتسهيل حركة السلع بين دول المجلس

خليل الخنجي

وعن توقيت اتخاذ قرار في شأن إصدار التأشيرة السياحية الموحدة لدول التعاون قال الشبيلي «اتفاق ست دول في شأن السياحة وإصدار تأشيرة سياحية خليجية موحدة يستدعي تحقيق عناصر كثيرة ومختلفة وفنية، خصوصا وجود نظام آلي يربط بين دول المجلس، وهو أمر يتعلق بجهات عدة مختلفة في الأجهزة الحكومية في كل دولة».

وأشار إلى أنه تمت مناقشة موضوع التأشيرة السياحية الموحدة بين دول مجلس التعاون خلال اللقاء المشترك بين لجنة التعاون السياحي في دول المجلس، ولجنة السياحة الخليجية باتحاد الغرف الخليجية والذي عقد في الإمارات أخيرا، إذ حظي الموضوع بكثير من الدراسة، وجرى الاطلاع على آخر ملاحظات الدول المتعلقة بموضوع التأشيرة السياحية الموحدة.

وفي شان آخر، أكد الشبيلي قرب الانتهاء من قانون خليجي موحد لمكافحة الغش التجاري وقانون موحد لحماية المستهلك، وذلك لحماية حقوق أطراف العملية الإنتاجية كلها من منتجين ومستهلكين وموزعين ومستوردين ومصدرين وعموم البيئة الاقتصادية.

وقال إن وزراء التجارة في دول مجلس التعاون قرروا إنشاء لجنة مختصة لمكافحة الغش التجاري والتقليد وذلك لأهمية هذا الأمر، إذ تسعى دول الخليج باستمرار إلى التنسيق فيما بينها لحماية المستهلك بصفة دائمة بهدف إيجاد وعي استهلاكي، وتوفير مستلزمات المستهلك في سوق تنافسية خالية من الغش، وتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة، وأيضا تحقق للتاجر الربح المعقول والعائد المجزي لاستثماراته.

وأوضح الشبيلي أن أسواق دول التعاون كغيرها من أسواق العالم تعتبر هدفا من أهداف عمليات التزييف والتقليد والغش، وتسهم الجهود التي تبذلها إدارات الجمارك في دول التعاون إلى حد كبير في تحجيم ومكافحة هذه الظاهرة، من خلال سن القوانين وتدريب الكوادر والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.